فصل

لكرى الانهار العظام على بيت المال
وما يملكه فكريه على من ومن ابى منهم
بخير ومؤنة الكرى اذا جاوز ارض رجل
ترفع عنه وليس على اهل القرية شئ من
الكرى نهر لرجل في ارض غيره ليس لصاحب
الارض منعه نهر بين قوم اختصموا في
الشرب بينهم على قدر اراضيهم وليس
لاحدهم ان يسقي منه نخلا او يغرس عليه
رحى او يتخذ عليه جسرا او يوسع قمته
او يسوق شربه الى ارض ليس لها شرب
الا باراضيهم ولو كانت القسمة بالكوى فليس
لاحدهم ان يقسم بالايام ولا مناصفة ولا
يزيد كوة وان كان لا يضر بالباقين

كتاب المزارعة

وهو عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة
عند ابي حنيفة جائزة عندهما وعليه الفتوى
قال الحصيري وابو حنيفة رحمه الله هو الذي
فرع هذه المسائل على اصوله لعلمه ان الناس
لا يأخذون بقوله ولا بد فيها من التأقيت
وكون الارض صالحة للزراعة ومعرفة رب
البذر وجنسه ونصيب الاخر والتخلية بين
الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركا
بينهما حتى لو شرطا لاحدهما قفزانا معلومة او
ما على السواقي او ان يأخذ رب البذر بذره
او الخراج فسدت وان شرطا رفع العشر
جاز واذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل

Copyright © King Saud University